

الجزءان اللغويين من الفصحى كمن تنظر المزية لها الجزع عند اشتراط  
في اطلاق اللفظ على لكل مزية له على غيره من الوجه الذي اريد من الشكل  
ولعل المزية هي ان المحبين هما الغاملان في اخراج الحروف فانها اللذان يتحركان  
دون الميزة العليا فتأمل فلان شملها لما لم تنقل بقوله وهو مفرد مضى  
لمعرفة حال بعض الحروف فترى ان هذه الالفاظ ان محو يد القون يتوقف  
على ربيعة امعرا حوجا معرفة الحروف فخرج الحرف في الثاني معرفة صفاتها  
والثالث معرفة ما يتجدد لها من حيث التركيب من الاحكام والرابع ربيعة  
اللسان بذلك احكام هي الجزئية لقوله وحاذرن في غير لفظ الالف  
وهي الالف وقوله وقوله اذ لم تنقل بقوله مستقلا من احرف او اولى  
وتحذركم ان الاولي تقديم القدر على انها جميع قاعدة وهي قضيه  
كلية يتعرف منها احكام جزئية موصوفة وذلك بان جعل كبرى لصغر  
منه المصوبه بان يقال مثلا الهمزة مستقلة وكل مستقل يرفق بفتح الهمزة  
ترقق الالف الاول لا تفيد ترتيبا متعلقة بالتحريك لئلا يتوقف عليها الالف  
اعطى الحرف حقه واستحقاقه من حروفهم وترقيقه كما سبق من الصفات  
اي تسمى الالف وقوله وبارق بدليل ذكر توطئة اخرى مماثل فان الشدة الالف من  
مفسى الصفات لانا شدة عنها كذا في التكت جا علا الجواب به اولى من الجواب  
بالترقيق مع ان التكميل يذكر توطئة اخرى عند قوله واحرص على الشدة الحرف  
وبغرض انها شدة وتفت للمحسني ففيها انها لا تناسب قول الله الاتي وكل  
ذلك راجع الى اعطاء الحرف حقه الالف فترققن في الفطرية اي اذا عرفت  
معنى التجويد ترققن فليس المقام لغوا والنون الخفيفة للتوكيد والترقيق  
لواضعاف صوت الحرف والمستقل ثمان وعشرون حرفا تقوله في احرف جميع  
قوله مستقلا في جميع الكثرة كما قال وبعض ذي بكثرة وصغار في ريب شتى  
الاول واللام في بعض احكامها وترتبه هنا اعتمادا على قوله الاوثر قبحا الالف الاتي  
وفي اللام من اسم الله المستقلة الاولى اسقاطه وتكون من تبعية  
ما يلزمه على ضيقه من اتحاد البيان والبيان وعدم الفائدة وما تكلفه في التكت

بلغ مقابلة على سحر  
والفصحى بقوله

غير

غير ظاهر قوله وحاذرن الالف انما نص على الالف مع دخولها فيها قبلها لان  
انفتاحا جويدي التي شتمها فحذف منه تخفيف الهمزة طاش كبرى ثرات  
الالف لما اشتهر عن بعض الاعاجيب فحذفها الى حيث يصير منها كالمواو  
امرا الترخيم عن مثل هذا التخفيف المخرج قوله اي واحذر بشير الى انه فعل  
احرف من الحذف كدرا بالفتحة الخفيفة وان المراد منه اصل الفعل لا انما علمه لقول  
سافر وليس اسرفا علاذ يحتاج الى تذكركم ويمنع منه رسم الفتحة على الالف  
كثرا وان اخذ اللفظ وفي نسخة بالالف فيتحقق ان يكون امرا ايضا على  
راي الاكثرين ان نون التوكيد الخفيفة ترسب في غير المصنف الفواقا  
لرسب سغفا وليكونا فانها بالالف كما نضر عليه صاحب العقيلة وتختل  
وتختل ان يكون اسرفا على حذر لكن حذوقه وانما نطقه بين المتكلمين  
حاصلة ايضا ذموا عطف فعلية امرية على مثلها خلافا للهمزة قوله  
لفظ الالف اي ملغوظ هو الالف قوله اذا وقعت بعد حرف مستقل  
من التفسير بواقت كلام الناضل في الفصحى وهو الحق وان ذكر في  
التفسير انما ترقق مطلقا لانه وقت تالفه له يكن مستكنا كمنه  
عند تالف الفصحى من الاول حال الالف في كلامه على الهمزة وان كان  
المسنة حاشي المنصرف اليها عند الاطلاق لانه على كلامه يكون فيه  
الاطلاق في محل التفسير وهو خطأ وايضا المدينة تابعة لما قبلها  
فلا حاجة للتشبيه عليها قوله مستقلة اي حقيقة او حكما بدليل قوله  
بغير او شبهه ولو زاد ذلك ما كان اول قوله تبعته في التفسير قال  
الموعشي لان الالف ليس فيه عضوا صلاحي حتى يوصف بالتخفيف او الترخيم  
وانما يخرج من الحروف من غير انضباط صوته في موضع ذكره في قوله  
اقول وما كان في الالف والمدية عمل عضوا في الالف كما سبق له  
يكونا تابعين لما قبلها بل هما مرتقان في مجال كذا يفهم من اطلاقهم  
ولعل الحق ان الالف والمدية تغني بعدا لغيره وذلك لان الالف المدية  
في نحو الطير والصوت فقول الالف لا يمكن الا بالالف المدية

الصفات الحرفية  
صوت الحرف  
١١١١  
١١١١